

ريتشارد فولك*

إعادة النظر في مستقبل فلسطين**

يرى مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الدكتور ريتشارد فولك، أن حل الدولتين بات غير متاح، بسبب رفض الحكومة الإسرائيلية وعدم جدية الإدارة الأميركية. كما يرى أنه في الوضع الراهن فإن الخيارات الأخرى المطروحة غير مجدية، وبالتالي المطلوب تغيير موازين القوى من أجل فرض أحد هذه الخيارات.

الفلسطيني. وتمتد جذور هذا التدخل وصولاً، على الأقل، إلى وعد اللورد ألفرد بلفور في رسالته سيئة الذكر إلى رئيس الحركة الصهيونية، وفحواها أن المملكة المتحدة تنظر بعين العطف إلى تأسيس "وطن قومي للشعب اليهودي" على أرض فلسطين التاريخية. غير أن هذا الوعد، على الأقل، تضمن تعهداً جرى تجاهله ونسيانه، بأن "لا يجري شيء يضر بالحقوق الدينية والمدنية

عندما فكرت مجدداً في العنوان الذي اخترته، وهو "إعادة النظر في مستقبل فلسطين"، وجدت أن في طرح هذا الموضوع كثيراً من الجرأة، "فمن أكون أنا كي أتحدث عن مستقبل فلسطين؟" وهذا ليس من باب التواضع الزائف، فالأمر يتعلق بتجرؤ أي شخص غير فلسطيني على تناول موضوع المستقبل الفلسطيني. إن جزءاً من المأساة الفلسطينية، منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، يكمن في تجرؤ الآخرين مراراً وتكراراً على التحدث بالنيابة عن الفلسطينيين أنفسهم. وبسبب الطريقة التي تم تنظيم العالم وفقها، حتى عالم ما بعد الاستعمار، فإن تلك الأصوات الغريبة كانت تلغي الأصوات الفلسطينية استناداً إلى حسابات جيوسياسية وأفكار استشراقية لم تكن قط في مصلحة الشعب

* مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

** هذا النص هو باللغة الإنجليزية، وهو تطوير للمحاضرة التي ألقاها فولك خلال محاضرة قسطنطين زريق السنوية التي نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت - لبنان، في ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠١٣. ترجمة: ربما دبيات.

لغير اليهود في فلسطين.”

استمر التدخل الاستعماري في شؤون الآخرين على هذا المنوال طوال ثلاثين عاماً من الانتداب البريطاني. وكان تقرير لجنة بيل في سنة ١٩٣٧ الحدث الأبرز كمبادرة إمبريالية تقوم على الفكرة البريطانية القائلة بضرورة تقسيم فلسطين ما بين اليهود والعرب، وهما الجماعتان الإثنتان المهيمتان فيها. وهكذا تمّ مرة أخرى، ومن دون موافقة السكان الأصليين، وضع خطة تضمن المضي قدماً في التأييد الاستعماري للمشروع الصهيوني^١. وجرى التوسع في توصيات تقرير لجنة بيل عبر خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧، والواردة في قرار الجمعية العامة رقم ١٨١، المتضمن تقسيم فلسطين وإعطاء ٥٥٪ من أراضيها للجانب الإسرائيلي، و٤٥٪ للجانب الفلسطيني، الأمر الذي شكّل تحدياً للإرادة الفلسطينية، وإخلاقاً بالتوزيع الديموغرافي الذي كان قائماً في فلسطين آنذاك. وحافظ الاستعمار الجديد على هذا النهج بما يخص فلسطين منذ أعلنت إسرائيل نفسها دولة ذات سيادة، وتمّ الاعتراف بها عضواً في الأمم المتحدة، وذلك من دون بذل جهد مسبق كاف لضمان حقوق الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، ومن دون الحصول على موافقة السكان الأصليين لفلسطين التاريخية. وفي اللحظة التاريخية التي كانت فيها أوروبا الاستعمارية تخسر ثقة الأمم المتحدة، وتُمنى بالهزائم في حروب التحرير التي تواجهها في مختلف أنحاء العالم، كانت فلسطين تواجه عملية انتزاع ملكيتها ومنحها لشكل جديد من الاستعمار الأوروبي الاستيطاني. وشكّلت هذه العملية كارثة على الشعب الفلسطيني، فكانت النكبة التي تمثّلت في تجريد الفلسطينيين من أملاكهم على نطاق واسع، وتدمير عدة مئات

من القرى الفلسطينية بشكل كامل في سنة ١٩٤٨، لتتكرر عملية انتزاع الملكية مرة أخرى في سنة ١٩٦٧ جزاء امتداد الاحتلال وضّم ما تبقى من الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع. وحملت هذه العملية الاستعمارية بين طياتها الأبعاد التالية للمعاناة الفلسطينية: القهر، والتطهير العرقي، والفصل العنصري، ومخيمات اللجوء، والنفي القسري. وكما ندرك جميعنا، فإن عملية الاحتلال الإسرائيلي لم تكن عملية استملاك ثابتة، بل إن الإسرائيليين استمروا فيها طوال الوقت لتحقيق رؤيتهم بشأن "إسرائيل العظمى". وقد حاولوا بشراسة منذ سنة ١٩٦٧ السيطرة على الضفة الغربية والقدس، معتمدين على ضّم الأراضي، والتلاعب بتصاريح الإقامة والبناء، والمستعمرات، والديموغرافيا القسرية.

إنّ التدخل الخارجي لحرمان

الفلسطينيين من الحق في تقرير مصيرهم كان السمة الأبرز لأكثر من ٦٥ عاماً من وجود إسرائيل كدولة مستقلة. فقد تمّ توسيع حدود الأمر الواقع التي أقرّها الأمم المتحدة بعد حرب سنة ١٩٤٨، وحازت هذه الحدود على اعتراف قانوني ضمني مشروط من خلال موافقة مجلس الأمن في سنة ١٩٦٧ على خطة فصل الأراضي الفلسطينية، التي تضمّنها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي رفع حصة إسرائيل في أرض فلسطين التاريخية من ٥٥٪ إلى ٧٨٪. إنها الحدود التي أذعنّت لها لاحقاً منظمة التحرير الفلسطينية عبر تنازلاتها التاريخية في سنة ١٩٨٨، وأقرّتها المبادرة العربية في سنة ٢٠٠٢، وحظيت بتأييد عدة رؤساء أميركيين (الذين قدّموا أكثر من ذلك لمصلحة إسرائيل، كدعم الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية، وتفهم مخاوف إسرائيل الأمنية في وادي الأردن،

الشتات المتفرقة، حيث يُنظر إليهم، جماعات وأفراداً، بعين الريبة، وخصوصاً في الأعوام الأخيرة التي تلت هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر [٢٠٠١]. قد تكون هذه الاستفاضة في الشرح لضمان عدم ترك أي انطباع بأنني أدعي الحديث بالنيابة عن الفلسطينيين، غير ضرورية، أو مبالغاً فيها، وربما لم أعتذر بما فيه الكفاية عن هذا القرار بالحديث عن مستقبل فلسطين!

هناك جانب آخر لموضوع التمثيل الفلسطيني هذا، وهو يعقد لنا جميعاً مهمة تحديد الصوت الفلسطيني الشرعي الأصيل، أو ربما يجب أن يكون أصواتاً لا صوتاً واحداً. فمسألة التمثيل لا يمكن حلها كلياً من خلال الشكليات والتشريعات، إذ من هو المخول رسمياً بين الفلسطينيين في هذا الوقت بتمثيل الشعب الفلسطيني بأجمعه في سعيه لتحقيق أهدافه المشتركة؟ هل يمكن اعتبار السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، على الرغم من علاقة التعاون والتبعية المزعومة بإسرائيل والولايات المتحدة، صوتاً جامعاً موثقاً به ويمثل أولئك القاطنين في مخيمات اللجوء والمنتشرين في أنحاء العالم كافة؟ من بعض الجوانب، فإن الصوت الخارجي الأشد مكرماً هو صوت حكومة الولايات المتحدة التي تدعي قدرتها على القيام بثلاثة أمور متضاربة في آن معاً: تقديم مساعيها السياسية الحميدة باعتبارها الوسيط النزيه، وإعلانها بحزم ملامح حل عادل، حتى إن لديها، في الوقت ذاته، ما يكفي من التبجح لتقديم كثير من التطمينات بشأن التزامها الذي لا يتزعزع بتأييد إسرائيل. ويمكن لكل منا التكهن بالسبب الذي يجعل الفلسطينيين لا يصرخون فزعين في مثل هذا الوضع العجيب الذي يطالبون فيه بالتوافق مع المبادرات الدبلوماسية الأميركية التي كانت

والموافقة على مبدأ "تبادل الأراضي" الذي أعاد تعريف حدود (١٩٦٧). وحتى هنا، فإن أطرافاً خارجيين هم الذين يقومون بإقرار ما هو عادل ومعقول بالنسبة إلى الشعبين، لكن بطريقة مشوهة تعكس الهيمنة الإسرائيلية على الدبلوماسية الأميركية والأوروبية، وحتى على الأمم المتحدة. والنقطة المهمة هنا هي تعميق المحنة الفلسطينية في كل مرحلة بسبب وزن القوى السياسية الأجنبية التي لم تدعم بصدق حق الفلسطينيين الثابت في تقرير مصيرهم، وهو أهم حق من حقوق الإنسان الرئيسية المنصوص عليها في المادة الأولى من كلا الوثيقتين الأساسيتين الموصفتين للشرعية السياسية والمعتمدتين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأعني عهدي حقوق الإنسان الصادرين في سنة ١٩٦٦. ويتمتع حق تقرير المصير اليوم، في القانون الدولي، بصفة القانون المكرس، وهو ما يعني أنه لا يمكن تجاوزه حتى باتفاق الأطراف جمعياً، وخصوصاً أنه حق لـ "الشعوب" وليس للحكومات أو ممثلي الشعوب.

وطبعاً، لم يسفر استمرار الصراع الناجم عن تعليق الحقوق الفلسطينية، خلال هذه الفترة الطويلة، عن خيبة أمل متعادلة عند الشعبين. فالإسرائيليون، على الرغم من المشكلات الأمنية المتعددة داخلياً وإقليمياً، وعلى الرغم من بعض القضايا الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، أصبحوا أكثر ثراءً، وباتوا قوة إقليمية يُحسب لها ألف حساب. وفي المقابل، فإن الفلسطينيين، فاقدوا الجنسية والمحرومين، يهزلون جيلاً بعد جيل من الفقر، ويعيشون في مخيمات اللجوء، ويكابدون قسوة الاحتلال، ويواجهون معاً مصيرهم القاتم أبداً. وقد أجبر الفلسطينيون على قضاء حياتهم في بؤس اللاجئين، في ظل الاحتلال، أو في دول

خلال المفاوضات، وبين حقيقة أن القادة الإسرائيليين التزموا العمل سراً على تقويض هذا الحل.

خلال زيارة أوباما الأخيرة لإسرائيل، تخلّت واشنطن، وبطريقة مبطنّة بعض الشيء، عن موقفها العام المتمسّ بالحيادية، وذلك من أجل التغطية على معاداة قيادة نتنياهو في تل أبيب، ذلك بأن دعم الأخير لميت رومني خلال انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ لم يكن خافياً على أحد. وعضواً عن اغتنام فرصة إعادة انتخابه، ووضع مقاربة جديدة لحل النزاع، وبذل قصارى جهده لتعزيز صدقيته كوسيط شبه نزيه، ذهب أوباما في الاتجاه المعاكس تماماً. فبعد الإشادة بإسرائيل بكل طريقة يمكن تصوّرها في خطابه الذي ألقاه في القدس في ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٣، وتقديمه تعهدات لا مبرر لها بشأن زيادة الدعم العسكري الأميركي، انتقل أوباما إلى مناقشة الموضوع نفسه الذي اخترته، لكن من وجهة النظر الإسرائيلية من دون شك، إذ قال: "السؤال هو ماذا يحمل المستقبل؟ وهذا يقودني إلى موضوع السلام"، وكل ما تبقى من كلامه يمكن عنوانته بـ: "إعادة النظر في مستقبل إسرائيل". لقد أشاد بجهود إسرائيل السابقة من أجل إحلال السلام مع الفلسطينيين، مشيراً إلى تفهمه ما أصاب إسرائيل من إحباطات جعلت كثيرين في البلد "مشككين" بكون السلام أمراً "يمكن تحقيقه". حتى إن أوباما أقرّ بحق إسرائيل المطلق في إقرار كل ما من شأنه أن يضع حداً للصراع: "أعلم أن الإسرائيليين هم الوحيدون القادرون على اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بمستقبل البلد." وبعد إظهاره هذا التقدير كله، أعاد أوباما صوغ الحكمة التقليدية بعبارات مبهمة بتأكيد أنه "السبيل الوحيد أمام

تتم في كل مرحلة بالتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية. إنها اللعبة الدبلوماسية الملتوية التي ما فتئت تضلّ كثيراً من الناس، وإن كان بشكل أقل من قبل. وقد عبّرت إسرائيل، وخصوصاً في عهد أوباما، عن انزعاجها من إعادة التأكيدات الأميركية بشأن ضرورة الحفاظ على حدود ١٩٦٧ كأساس للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وذلك في محاولة لاستعادة دورها الذي تدّعيه كـ "وسيط نزيه".

كتب رشيد الخالدي انتقاداً شديداً للهجة للدور الذي تقوم به الحكومة الأميركية، وذلك في كتابه الأخير الذي حمل عنوان "سماسرة الخداع: كيف قوّضت الولايات المتحدة السلام في الشرق الأوسط" (*Brokers of Deceit: How the US has Undermined Peace in the Middle East*). يُظهر عنوان الخالدي، وكثير من الحجج التي أوردها مع الأدلة الدامغة، كيف انحازت الولايات المتحدة كثيراً إلى جانب واحد في دبلوماسية الصراع. وبالنسبة إليّ، فإن أهم ما في تحليله هو قوله إن القادة الإسرائيليين كلهم، بمن فيهم يتسحاق رابين، كانوا معارضين بشدة للسماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وهو ما تماشت معه حكومة الولايات المتحدة، عن قصد أو من دون قصد، مع أنها مازالت ترفع شعار حلّ الدولتين. والاستنتاج المسبب للصدمة الأشدّ الذي توصل إليه الخالدي هو أنه لم يكن هناك أي تحول جدي عن المسار الذي حدّته مفاوضات كامب ديفيد في سنة ١٩٧٨، إذ إنه "بأي حال من الأحوال" لا يمكن قيام الدولة الفلسطينية.^٣ هذه النتيجة صادمة لأنها تفضح الهوة الشاسعة ما بين الدبلوماسية الشعبية في إسرائيل، وكذلك الولايات المتحدة، التي تعتبر حلّ الدولتين نتيجة تمّ الاتفاق عليها من

للهدف المنشود وهو الدولتان للشعبين، ولا بأس من تخليد اللحظة بصورة تذكارية ثانية للمصافحة في حديقة البيت الأبيض، أو حتى نيل جائزة نوبل للسلام من جديد. قد يكون من المفيد التذكير بأن سكان أميركا الأصليين خُدعوا مرات ومرات، كي يتنازلوا عن حقوقهم في سياق المفاوضات مع الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة. ويمكن عدّ هذا التذكير بمثابة تنبيه للفلسطينيين، بأن عليهم اتخاذ أقصى درجات الحذر قبل التنازل عن حقوقهم بموجب القانون الدولي، عندما يتم الضغط عليهم للقبول بإجراءات من طرف واحد تعكس الاختلال الكبير في موازين القوى في الوقت الراهن (وهذه حقيقة قائمة على أرض الواقع)، وتغفل قواعد القانون الدولي، ولا تبالي بالحد الأدنى من العدالة الدولية في القرن الحادي والعشرين.

يوضّح كتاب الخالدي جيداً أنه لم يكن هناك قط، ولن يكون، أي قبول حقيقي لفكرة ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، ما لم تقم إسرائيل بتحولات أساسية في خطوطها الحمراء المتعلقة بالمفاوضات. فعلى الرغم من ادعاءاتها المغايرة، فإن إسرائيل لم تُبدِ أي قبول بالإجماع الدولي المفترض، الذي تضمّنّه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ القاضي بانسحابها من الأراضي التي احتلتها في حرب سنة ١٩٦٧، الأمر الذي يتيح الفرصة لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة ضمن حدود ١٩٦٧. وحتى هذا التقزيم الغامض والمبهم لحقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، والذي يحصرهم في ٢٢٪ من أراضيهم أيام الانتداب البريطاني، لم يحظَ بموافقة القيادة الإسرائيلية، بغضّ النظر عن الحزب الحاكم. وواشنطن لم تناقش قط، وربما لم تفهم تماماً، هذا الرفض الإسرائيلي، لأن فهمهم للصراع

إسرائيلي كي تدوم وتزدهر كدولة يهودية وديمقراطية هو قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء.

لم يعط أوباما خلال خطابه بأكمله أي مؤشرات إلى ما قد يجعل هذا الهدف قابلاً للتحقق في ظل الأوضاع الراهنة. كما لم يناقش قط ما يمكن القيام به لتقليص الأرخبيل غير القانوني من المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، أو لإنهاء عملية التطهير العرقي في القدس، أو لتفكيك جدار الفصل، الذي أقرت محكمة العدل الدولية في سنة ٢٠٠٤ - بالإجماع تقريباً - عدم شرعيته، أو ما يمكن القيام به حيال التركيبة السياسية لحكومة نتنياهو الجديدة التي تضم أشدّ المؤيدين للاستيطان، وأشدّ المؤيدين لضم الأراضي، والأشدّ عدائية بصورة عامة، مقارنة بجميع الحكومات السابقة. ومن دون الأخذ في الاعتبار هذا السياق غير الواعد، والذي من المفترض أن تُستأنف فيه عملية السلام، فإن أوباما يحضّ على عودة المفاوضات المباشرة ما بين تل أبيب ورام الله، من دون حتى الإصرار على شروط مسبقة لبناء الثقة. وكما في السابق في عهد بوش، عاد الحديث عن الصيغة البالية: "دولتان لشعبين". وبالنسبة إليّ، فإن استدعاء شعار الدولتين في هذا الوقت يُعدّ تهرباً سريالياً من الواقع، ويصل إلى درجة عملية خداع ساخرة موجهة إلى الفلسطينيين، ولا بدّ من أن دوافعها الخفية هي إعادة التصديق على شرعية الاحتلال الإسرائيلي، بإظهار حسن النية الإسرائيلية تجاه استئناف المفاوضات، ورفض الفلسطينيين لها، أو الأسوأ أن يكون هدفها استدراج السلطة الفلسطينية إلى قبول قيام دولة فلسطينية غير قابلة للحياة، يعلن نتنياهو وأوباما قيامها، وربما عباس، كت تحقيق نهائي

على خلفية هذه التنازلات، سأشرح كيفية فهمي للوضع الحالي وتداعياته المستقبلية، ليس بادعاء كوني أحد اللاعبين، وإنما من موقعي كصديق للشعب الفلسطيني ومؤيد له في نضاله الطويل من أجل الحقوق والسلام الذي يحفظ الكرامة. إن التكهن بالمستقبل هو كالسير في أرض وعرة، وقد كتب إدوارد سعيد، قبل خمسة وثلاثين عاماً، في فصل عنوانه "المستقبل الغامض" ("Uncertain Future") في كتابه "قضية فلسطين" (*The Question of Palestine*) ما يلي: "هناك أمران مؤكدان: سيبقى يهود إسرائيل، سيبقى الفلسطينيون أيضاً. والحديث بثقة عن أكثر من ذلك هو ضرب من حماقة." وأنا أعتقد أن هذا التأكيد يظل أساسياً في تحديد فهمنا الحالي لما هو ممكن ومرغوب فيه في سنة ٢٠١٣ من ناحيتين جوهريتين: أولاً، من غير الممكن تأكيد أي أمر يتجاوز حقيقة أن الشعبين كليهما سيبقيان موجودين على الأرض المتنازع عليها، وسيظل الغموض يلف مستقبلهما؛ ثانياً، إن الوضع النسبي للفلسطينيين تدهور كثيراً قياساً بما أشار إليه إدوارد سعيد، في كتابه الذي صدر في سنة ١٩٧٩. وأفضل ما يمكن القيام به في الوقت الراهن هو اعتماد الفلسطينيين مقارنة بديلة لحل الصراع الدائر، والتي يمكن استكمالها باللجوء إلى تكتيك التضامن العالمي الذي يبدو منسجماً مع التطلعات الفلسطينية الأصيلة. وكما قيل سابقاً، فإن ما هو "أصيل" يشكل موضوع خلاف ضمن المجتمع الفلسطيني، ولا يمكن التسليم به.

إن فهمي الكامل لموضوع موقعنا كنوع يتلخص باعتقادي أن من البديهي أن نعتبر أنفسنا، قبل أي شيء، أفراداً من الأسرة البشرية، ثم يأتي تالياً اعتبار

تشكل على مرّ السنين من قبل مستشارين كبار مثل دنيس روس ومارتن إنديك، من دون الالتفات إلى وجهات نظر أكثر توازناً. فهؤلاء البيروقراطيون اعتمدوا النهج الذي صادقت عليه مجموعة الأيباك لحل النزاع، من أجل إدارة ما يسمّى عملية السلام. ماذا عن إقصاء و"شيطنة" حماس" التي تحكم قطاع غزة منذ سنة ٢٠٠٧ بعد فوزها في الانتخابات التي جرت قبل ذلك بعام؟ لقد فشلت حتى الآن، بين السلطة الفلسطينية و"حماس"، محادثات الوحدة المستندة إلى براغماتية المصالحة، إذ لم تلقَ هذه المحادثات قط تشجيعاً من واشنطن وتل أبيب، ويُعدّ فشلها خيبة أمل لا توصف، وضرراً كبيراً لموقف الدبلوماسية الفلسطينية، كما أن الجماهير الفلسطينية كلها في هذه المرحلة تعترف بالرغبة في وجود قيادة موحدة يمكنها التعبير عن المطالب والحقوق الفلسطينية. ويعود السبب في إخفاق الفلسطينيين في ترميم علاقاتهم بعضهم ببعض، في قسم كبير منه، إلى التحذيرات الأميركية والإسرائيلية من مشاركة "حماس" في أي تمثيل للفلسطينيين على الصعيد الدولي، ما دامت مدرجة في قائمة المنظمات الإرهابية، وستبقى كذلك إلى أن تقوم بنزذ العنف في خطابها وتعترف بإسرائيل كدولة ذات سيادة، وهذا ما لا يُتوقع حدوثه مهما تبلغ الضغوط والتكلفة. والتقارير التي تشير إلى رغبة السلطة الفلسطينية في استئناف المفاوضات مع إسرائيل، من دون الإشارة إلى مشاركة "حماس"، تثير الشكوك في صحة التمثيل الفلسطيني الحالي. ويمكننا التساؤل أيضاً: ماذا عن تمثيل اللاجئين الفلسطينيين والمغتربين الذين تُقدّر أعدادهم بسبعة ملايين، الأمر الذي يجعلهم يشكلون أغلبية الشعب الفلسطيني؟

بالتضامن مع الفيتناميين في حروبهم ضد الاستعمار، بداية ضد الفرنسيين، ولاحقاً ضد بلدي، أو على الأقل ضد حكومتي؛ وقادتني كذلك إلى التضامن، بشكل أقل، مع الحملة العالمية لمناهضة التمييز العنصري، وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة. وبكل تأكيد، فإن التضامن لا يعني الإيمان المطلق، وأولئك الذين يخوضون الصراع، أكانوا الفلسطينيين أم سواهم، أكانوا يعيشون في ظل الاحتلال أم لا، لديهم بوصلتهم الأخلاقية التي يوجهون بها أحكامهم وسلوكهم. والتضامن لا يعني الاعتراف بـ "العمليات الانتحارية"، ولا يتطلب الموافقة على الجوانب العنيفة من المقاومة الفلسطينية التي تستهدف المدنيين، أو المتمثلة في تنفيذ الإعدامات بحق المتعاونين المشتبّهين. ولكن هذا لا يعني بالضرورة إدانة حتى بعض التكتيكات العنيفة، وأنا أعتقد أن التعليقات الأخيرة لعميره هاس / جدعون ليفي بشأن رماة الحجر الفلسطينيين على جنود الجيش الإسرائيلي ودباباته، أمر ذو دلالة وفي غاية الأهمية. لقد عبّرت عن المعنى المزدوج لرمي الحجارة من قبل أولئك الرازحين تحت الاحتلال، وعلى وجه التحديد الاحتلال الذي يسيء معاملتهم، وينتهك منذ عقود القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي، فهي تعبير مجازي عن المقاومة، وتعبير جوهري عن إرادة المقاومة عند شعب مستعبَد منذ أمد طويل، ويتفوق عليه عدوه عسكرياً، ومحروم من جميع الوسائل التي تتيح له ممارسة حقه في الدفاع عن نفسه. ونظراً إلى الشكل المبالغ فيه الذي تتبّعه إسرائيل للرد على الفلسطينيين، وسياساتها الانتقامية، فإن رمي الحجارة وإضرابات الأسرى الفلسطينيين الأخيرة عن الطعام، هما التعبير الأبلغ عن ثقافة الفضيلة

العرق والجنسية والجنس والهوية القبلية. وبالكلام عن نفسي، فإنني أقوم بما في وسعي للحديث عن هذا الأمر كإنسان أولاً، وبشكل ثانوي كيهودي، ثم أميركي، ثم ذكراً، وهكذا دواليك. ويبقى الحديث عن أهمية التشديد على الهوية الإنسانية بلا معنى ما لم يتم إغناؤه بالاستعداد لسماح "الأخر"، وخصوصاً الآخرين الذين يعيشون على الهامش بسبب الفقر، أو الانحراف الجنسي، أو الاضطهاد، أو لكونهم أقلية، وهلمّ جراً. وهنا يمكننا الحديث عن وجود ما يمكن تسميته "سياسات الهوية"، ولها جانبان: هوية النوع المؤكدة، والقدرة على الاستماع إلى شكاوى أولئك الذين يعانون الحرمان بسبب ما هم عليه.

إنني لا أدعو أولئك الذين يعانون الحرمان الشديد إلى تبني هذا الموقف العالمي، وعندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، وبشعوب كثيرة في الجنوب (وفي أي مكان)، الذين يواجهون يوماً الاستغلال والاضطهاد من قبل بنى إمبريالية غريبة، فإننا نفهم جيداً إحساسهم بأنفسهم، مع أن بعض الفلسطينيين، وعلى الرغم من هذه الصعوبات، أظهروا أنهم يمتلكون نظرة عالمية تبعث على الدهشة. وفي هذه الأوضاع، يأتي التحرر من حيث الأهمية قبل التضامن الإنساني، لكن بالنسبة إليّ، أنا الذي عشت حياتي في الجانب الأميركي من العالم المنقسم ما بين الغرب وغير-الغرب، فإن التزاماتي الأخلاقية كإنسان مبنية على الاهتمام جدياً بمعاناة الآخرين، وهو ما أعتبره الالتزام المعرف للثقافة السياسية المكّسة فعلياً من أجل حقوق الإنسان.⁶ ولأسباب فكرية وشخصية عدة، قادني هذا التفكير عبر أعوام إلى التعرّف عن قرب أكثر فأكثر إلى النضال الفلسطيني. فقبل ثلاثة عقود، قادتني وجهة نظر مماثلة إلى الشعور

ظل الوضع الراهن المُحبط، كما أسعى لمعرفة كيف يمكن فهم "التحرر" الفلسطيني بأفضل شكل ممكن في هذا الوقت، ومقدار التخفيف الواجب تطبيقه على معناه من خلال القيود الواقعية والتعاطف مع "الأخر الإسرائيلي"، أو عبر الوقائع التي تحققت على مدى القرن الماضي.

وبالاستعانة بمصطلحات كنت قد استخدمتها في مواقع أخرى، يمكن السؤال: ما هو "أفق الجدوى" مقارنة بـ "أفق الضرورة" و"أفق الرغبة" فيما يتعلق بالبحث عن أفضل النتائج للنضال بما يتماشى مع مطالب الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، وقبول حقيقة وجود إسرائيل كدولة ضمن حدود ١٩٦٧، هذا الوجود الذي نال موافقة الأمم المتحدة في سنة ١٩٦٧، وموافقة منظمة التحرير الفلسطينية في سنة ١٩٨٨، وأخيراً موافقة الجوار العربي في سنة ٢٠٠٢؟ هل يمكننا تعريف بعض "آفاق الضرورة" لتحديد الفضاء السياسي الذي يمكن فيه معالجة الشكاوى الفلسطينية الأكثر إلحاحاً من دون تقويض الهوية الأساسية للمجتمع الإسرائيلي؟ ربما، بطرح هذا الهدف المزدوج، ألقت الانتباه إلى لامعقوليته، وخصوصاً من منظور الأقلية الفلسطينية التي تعيش داخل إسرائيل، ونسبتها ٢٠٪ من الفلسطينيين عامة، والتي تعاني جزاء التمييز الممارس ضدها منذ قيام إسرائيل كدولة في سنة ١٩٤٨. فالفلسطينيون داخل إسرائيل يعيشون كمواطنين من الدرجة الثانية، وهم مستهدفون من قبل الأصوليين الصهيونيين الذين يسعون بشدة لطردهم، أو لنقل مراكزهم الأساسية كي تصبح تابعة إدارياً للسلطة في رام الله. فمن يمثل حالياً تلك الأقلية الفلسطينية التي تعيش في إسرائيل؟ إن ما يسمى عملية السلام التي هيمنت

الفلسطينية المبتكرة المتمثلة في الصمود. وهذا يوضح أيضاً تفاوت العنف ما بين قوة الاحتلال العسكرية المدعّمة بأحدث أنواع الأسلحة، واعتماد الشعب المحتل والمظلوم على المقاومة باستخدام الوسيلة الوحيدة المتاحة له: الحجارة التي على الأرض. وهذا التفاوت يظهر عند أي مقارنة يتم إجراؤها، كالمقارنة مثلاً ما بين عدد الضحايا من الجانبين. وفي الجوهر، هناك بعض وجهات النظر التي تعكس التقويمات الأخلاقية (مثلاً رفض استهداف المدنيين، على سبيل المثال)، وهناك وجهات نظر تتوافق مع أحكام أولئك الذين كانوا أنفسهم ضحايا، وجميعها صحيح، لكن المراقب الخارجي يُعتبر مسؤولاً عن تحديد ما يجوز وما لا يجوز.

عند التفكير في المستقبل، فأنا أفضل "سياسة التحرير" إمّا بشكلها البدائي الذي أتبعه الشعب الفلسطيني، وإمّا عبر شكلها المشتق من التضامن مع الشعب الفلسطيني، والتي تنعكس فهماً للعدالة الدولية، وتعطي الأولوية للتغلب على الظلم الشديد. ومتضمن هنا أيضاً البعد الزمني الذي تحمله تجربة الظلم والحرمان الفلسطينية، لكن أين يمكن أن تكون بداية الخط الزمني المقصود؟ وهنا ثمة عدة خيارات بديلة، وكل منها يمكن أن يكون مدعوماً إمّا بأسس مبدئية، وإمّا بأسس براغماتية. وما إن يتم افتراض مثل هذه القضية، فإنه يمكن تسليط الضوء على عدة قضايا مترابطة: كيف يمكن تحقيق التوازن بين مطلب العدالة وبين أهداف السلام الآمن وعملية الإدارة الإنسانية في أقرب وقت ممكن؟ ما الذي يجب أخذه في الحسبان من الروايات الإسرائيلية المضادة عند السعي لتعريف النتائج العادلة للنضال الفلسطيني؟ إنني أسعى لأفهم بوضوح أكثر كيفية صوغ الأهداف والرؤية الفلسطينية في

الآفاق يعكس الإجماع السائد بين النخب الحكومية المعنية في تل أبيب وواشنطن ورام الله. فعلى أساس واقعي، يضع أفق الجدوى طبيعة الدولة الإسرائيلية خارج أي نقاش مسؤول، ويعتبر أن أي تشكيك في هذا التطبيق للصهيونية مرفوض سياسياً. أما على أساس إجرائي، فإن الدعوة المنتظمة من أجل استئناف المفاوضات المباشرة تكون كما كانت تجري سابقاً بشكل دوري منذ اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو في سنة ١٩٩٣. هل هناك أي سبب يدفع إلى افتراض أن إسرائيل ستكون أكثر استعداداً من أي وقت مضى للتوصل إلى اتفاق؟ على خلاف ذلك، كل ما نعرفه عن حكومة نتنياهو الحالية هو أنه ليس لديها أي حرص على التوصل إلى حل دبلوماسي عادل بالنسبة إلى الفلسطينيين. لماذا أقول ذلك؟ السبب هو: تشجيعها المستعمرات وخطط التوسع؛ معارضتها السافرة لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، والتي تعتقد أن وجودها إنما هو تهديد لأمن إسرائيل والاستحقاقات الإسرائيلية؛ رفضها التام لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة؛ التزامها بتحقيق إسرائيل الكبرى؛ إشارتها، داخلياً، إلى الضفة الغربية باسم "يهودا والسامرة" وإلى الفلسطينيين باسم "العرب". هذه القيادة الإسرائيلية هي الوريث الأساسي لجابوتنسكي "الجدار الحديدي" البديل من المشروع الصهيوني، فهي تؤمن بأنه لا مفر من طرد أو إخضاع الشعب الفلسطيني الأصلي، وأن أي تقسيم للأرض لم يكن مقبولاً من المنظور الإسرائيلي، وأنه كان يجب توقع معارضة الفلسطينيين، بجميع الوسائل الممكنة، لتجريدهم من حقهم في أرض أجدادهم.

لقد أوضح دافيد بن - غوريون، الذي من المفترض أنه يمثل إسرائيل المعتدلة

على الدبلوماسية منذ اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣، تقوم على صيغة الأرض في مقابل السلام، وتلغي تماماً هذه الشريحة الكبيرة من الشعب الفلسطيني من الاعتبارات السياسية لأولئك المعنيين بالمفاوضات الدورية. وهذا الإلغاء ذاته، وإن كان ليس بالدرجة نفسها، قد أقلق كثيراً أولئك الأكثر إصراراً على الربط العضوي ما بين ملايين اللاجئين الفلسطينيين والسلام العادل والدائم. فهناك ظلم واضح في منح حق العودة لليهودي عاش لأجيال في مدينة أميركية، ثم إنكار هذا الحق على الفلسطيني الذي أُجبر على الفرار من قريته الواقعة حالياً في دولة إسرائيل، والتي هي إرث عائلته منذ الأزل. وفي الواقع، هل إسرائيل الصهيونية التي تصرّ على أن يتم التعامل معها كدولة يهودية، حتى من قبل مواطنيها الفلسطينيين، وتتناقض مع المبادئ الأساسية للكرامة الإنسانية، جديرة بالانتماء إلى عالم أخذ بالعوالمه وتتمازج فيه الشعوب من خلفيات متعددة؟ هل يمكن لدولة ما أن تكون شرعية في القرن الحادي والعشرين إذا لم تعامل أولئك الذين يخضعون لسلطتها بمساواة مطلقة، وتتوقف عن الادعاء لنفسها بالحق في تمييز عرق أو دين محدد، وفي إخضاع الآخرين كلهم؟ وإلى حد ما، فإن لامساواة بحكم الأمر الواقع ستنشأ جزاء الاختلالات الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية، ونتيجة إعطاء بعض الهويات الأهمية على حساب الهويات الأخرى، لكن ما أصبح غير مقبول على مدى القرن الماضي هو تحقيق اللامساواة بحكم القانون. إن مركّب حقوق الإنسان والعوالمه يؤكد أهمية منح الصفة الشرعية فقط لعملية ناظمة تستند إلى مبدأ اللاحسم.^٧

دعونا ننظر إلى المستقبل الفلسطيني من منظور آفاق الجدوى، لأن مثل هذه

إلى حدود ١٩٦٧، باعتبارها غير مجدية، وحثهم الجميع بدلاً من ذلك على التركيز على مصالحهم المختلفة مع مراعاة تامة لحقائق الوضع على أرض الواقع، الأمر الذي يعني بشكل ملموس أن على السلطة الفلسطينية أن تدعن لمصلحة إسرائيل في إتمام عملية دمج المستعمرات والأراضي خلف الجدار العازل الذي أعلن عدم قانونيته عبر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في سنة ٢٠٠٤. وفي المقابل، يتم تحقيق رغبة السلطة الفلسطينية في الحصول على نوع من الحكم الذاتي يمكن تسميته دولة، وفي المطالبة بالسيادة، بشكل غير مباشر، من خلال ضم هذه الدولة ككيان فدرالي يمكنه التكامل مع دولة الأردن الحالية. لقد أشارت السلطة الفلسطينية إلى عدم قبولها خطة تجديد المفاوضات، لكن أوباما خلال زيارته لإسرائيل في آذار / مارس [٢٠١٣] ناشد الفلسطينيين أن يقبلوا بالعودة إلى المفاوضات المباشرة من دون شروط مسبقة. وهكذا، تُختصر آفاق الجدوى للخيارات الفلسطينية إلى خيارين: الخيار الأول هو الموافقة على جولة جديدة من المفاوضات من المؤكد فشلها، لكنها ستشغل الرأي العام في الوقت الذي تواصل إسرائيل توسيع المستعمرات، وتعزز مزاعمها بشأن القدس الشرقية، وعلى الأرجح، فإن السلطة ستلقى في النهاية اللوم من وسائل الإعلام العالمية، وتولّد الغضب والكراهية ما بين الفلسطينيين لقبولهم أن يكونوا طرفاً في مثل هذه المبادرات الانهزامية وغير المجدية؛ الخيار الثاني هو رفض المفاوضات، الأمر الذي يغذّي الدعاية الإسرائيلية بشأن عدم وجود شريك فلسطيني لصنع السلام، وأن ليس هناك خيار سوى المضي قدماً من طرف واحد في سياسات إسرائيل. وهذا الخيار الثاني، على الأقل، لا يزعج

والتقدمية، أن الصراع كان صراع بقاء، إمّا "نحن" وإمّا "هم". فالصهيونية تقوم بالتأكيد على اغتصاب ما أمكن من أرض فلسطين، وليس على إيجاد صيغ للمصالحة والعيش المشترك مع الفلسطينيين على هذه الأرض. ولا تزال كلماته الشهيرة معبرة عن هذا الموضوع، ويجب أن يفكر فيها ملياً أولئك الذين يسعون بأفكارهم ومشاعرهم للاستجابة لآفاق الجدوى: "لو كنت قائداً عربياً، لما وافقت على أي اتفاق مع إسرائيل، وهذا أمر طبيعي، فنحن أخذنا بلدهم.. إنهم يرون شيئاً واحداً فقط: أننا جننا وسرقنا بلدهم، فلماذا عليهم أن يقبلوا بهذا؟^٥ فقط من خلال هذا الفهم للإجماع الصهيوني على طبيعة الصراع ونطاقه، يمكننا أن ندرك أن ما تم ادعاء جدواه في الماضي كان عديم الجدوى طوال الوقت، وأن توصيف أفق الجدوى تم بهدف إرباك التصورات الصحيحة لما يجب أن ينهي الصراع بطريقة عادلة ودائمة. إن مثل هذا التشويش مكن إسرائيل، على مَرِّ العقود، من توسيع سيطرتها على كامل أرض فلسطين التاريخية، وحقّص آمال الفلسطينيين وتوقعاتهم في الوقت ذاته. لقد كان الزمن، ولا يزال، منحازاً ضد الشعب الفلسطيني. الأحمق فقط هو من لا يرى في مثل هذه المعارضة الإسرائيلية المتماسكة للحل المعقول سبباً قوياً لرفض الدعوات المتكررة والمتجددة لاستئناف عملية السلام عبر جولة محادثات جديدة. والتقارير المسربة عن محادثات سرية جرت في الأردن بين ممثلين عن الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، تعزز هذا الانطباع عن المعارضة الإسرائيلية غير المشروطة لتقرير الفلسطينيين لمصيرهم. فتلك التقارير تفيد بإصرار الإسرائيليين في بداية النقاش على إسقاط أي دعوة فلسطينية إلى الانسحاب

قد يحقق متطلبات الضرورة. وحل الدولة الواحدة يمكن تحقيقه من دون إجراء تغيير جوهري على الأرض، ومن شأنه أن يقدم الوسائل البديلة لتقديم حل قائم على أفق الضرورة، لكن حل الدولة الواحدة غير قابل للتنفيذ ضمن المناخ السياسي الحالي، ويستوجب قيام إسرائيل بالتخلي عن ملامح حصرية للفكر الصهيوني، أو بالحد الأدنى إجراء تعديلات جذرية عليها. من وجهة نظري، فإن مثل هذه الدولة الديمقراطية الواحدة التي تقوم على الحقوق المتساوية لجميع المواطنين، هي إحدى نتائج الصراع أيضاً، وتتوافق مع آفاق الرغبة، وهي من حيث المبدأ تتعامل مع الإسرائيليين والفلسطينيين بالتساوي على أساس المواطنة لا على أساس العرق، وقيامها لا يتطلب حرمان الفلسطينيين من المساواة، ولا يجبر الإسرائيليين على القيام بتعديلات كبرى على توزيعهم السكاني. ومن الواضح أن هذا سيضع نهاية للصهيونية بشكلها الحالي ولتذرعها بكونها دولة اليهود، وربما احتاج الأمر إلى اتفاقية تنظم سياسة الهجرة تكون عادلة ما بين الأديان والأعراق المتنافسة. وإذا أمكن تحويل صورة العيش المشترك هذه إلى مشروع سياسي، فإن آفاق الرغبة ستصبح هي الوسيلة للتغلب على الفجوة الحالية ما بين الجدوى والضرورة. وطبعاً يمكن أن نتخيل حلولاً إيجابية أخرى، بما فيها كونفدرالية أوسع من الشعوب تتضمن دول الجوار، وقد تكون قادرة على امتصاص التوترات التي تراكمت خلال قرن من الزمن في العلاقة ما بين اليهود والسكان الأصليين الفلسطينيين. هل يمكن اعتبار آفاق الرغبة طوباوية؟ نعم بالتأكيد، لكن الجدوى البديلة منها ليست كذلك. وأنا أعتقد أن آفاق الرغبة، فقط، يمكنها أن تولد

بالفلسطينيين في لعبة دبلوماسية، ويمهد الطريق لتصوّر أوضح للخطة الإسرائيلية التي تهدف إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية. تقوم آفاق الضرورة على فكرة تحقيق سلام عادل ودائم اعتباراً من سنة ٢٠١٣، وتتجنب موضوع إنصاف المظالم التاريخية المقترنة ببداية تأسيس وطن لليهود، وتقبل الادعاء أن الفلسطينيين جديرون بدولة خاصة بهم تكون قابلة للحياة. لكن من منظور الضرورة الإسرائيلي كما يتم تصوّره بالنسبة إلى شروط السلام، فإنه لن يُسمح لها بأن تكون أكثر من الحفاظ على أمن إسرائيل ضمن حدود ١٩٦٧، أما بالنسبة إلى الفلسطينيين فإنها تعني الانتقال من الوضع الحالي إلى وضع آخر يكون لهم فيه حق تقرير المصير، وبحيث يعيشون مع الإسرائيليين جنباً إلى جنب، أو معاً بشكل عادل ودائم. والعيش جنباً إلى جنب يتطلب التخلص من جميع الممارسات والقوانين المتحيزة ضد الأقلية الفلسطينية التي تعيش الآن في دولة إسرائيل، كما أنه يفترض مسبقاً إحقاق حقوق الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، بمن فيهم اللاجئون، وكذلك الوصول إلى نتيجة إقليمية تفضي إلى انسحاب إسرائيل حتى حدود ١٩٦٧، مع أقل قدر من التعديلات، وتفكيك الجدار العازل ومعظم المستعمرات. وبحسب بوصلتي السياسية، فإنه لن يتم تحقيق مثل هذه النتيجة، عبر الوسائل الدبلوماسية، مع أنها، من الناحية الأخلاقية والقانونية، تعبر عن الحد الأدنى من حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وكذلك ليس من الممكن قيام دولة علمانية واحدة يعيش فيها اليهود والفلسطينيون داخل حدود فلسطين نفسها أيام الانتداب البريطاني، على الرغم من أن مثل هذا الحل

جميع أنحاء العالم من أجل كسب السيطرة على أسمى دوائر الشرعية والأخلاقية. ومن الملاحظ أنه منذ الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً في إطار الكفاح ضد النظام الاستعماري، فإن المنتصر في حرب الشرعية، وليس الطرف المتفوق عسكرياً، هو أيضاً من يتحكم في النتائج السياسية في نهاية المطاف، بعد صراع طويل ودمار عظيم. وفي سياق أكثر دنيوية، إنها رسالة أمل في قلب حملة "مقاطعة، تجريد، وعقوبات" (BDS) [Boycotts, Divestment and Sanctions] التي تقوم ببناء حركة تضامن عالمية قائمة على الإكراه اللاعنفي من أجل الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة لإعادة النظر في مفهوم "الجدوى" في ضوء التكاليف المتزايدة، والمخاطر المتعاظمة جراء استمرار إنكار الحقوق الفلسطينية الرئيسية. ■

الثقة بالمستقبل الفلسطيني، والأمر متروك للفلسطينيين لتقرير أي صورة لـ "الرغبة" يتمنون تثبيتها. في الواقع، إننا نحتاج إلى أن نحرر الخيال السياسي والأخلاقي من خصائص الجدوى المسدودة الأفق بعد أن جُربت، وإلى أن نعترف بضرورة السلام العادل الذي يحفظ الكرامة، وبالممارسة، إلى أن نسمو ببصيرتنا فوق آفاق الرغبة. إنها الرسالة التي وصلتني من الأسرى الفلسطينيين الذين قاوموا الاحتلال الإسرائيلي لعقود. إنها رسالة الشاعر الفلسطيني محمود درويش، وهي رسالة نبي فلسطين إدوارد سعيد، ورسالتني التي أتمنى إيصالها باستحضار هذه الأصوات الفلسطينية الملهمة. إنها أيضاً رسالة حرب الشرعية التي تُشن على العديد من الجبهات الرمزية والأساسية في

المصادر

- ١ كان التراث الدموي للإمبراطورية البريطانية سلسلة من البلاد المقسمة، بما في ذلك إيرلندا والهند وفلسطين وقبرص، وجميعها عاش صراعات مدمرة في أثناء تحقيق الاستقلال السياسي وبعده.
- ٢ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٣ Rashid Khalidi, *Brokers of Deceit: How the US has Undermined Peace in the Middle East* (Boston: Beacon Press, 2013), p. 105.
- ٤ Edward Said, *The Question of Palestine* (New York: Times Book 1979), p. 235.
- ٥ بين أمثلة عدة، أود الإشارة إلى إدوارد سعيد، وإلى الفهم المتعاطف مع السردية الإسرائيلية، والذي تبديه سوزان أبو الهوا في عرضها القوي للسردية الفلسطينية في روايتها الجيدة "صباحات جنين": Susan Abulhawa, *Mornings in Jenin* (USA: Bloomsbury USA; 1 Reprint Edition, 2010). وهذه القدرة على رؤية الطرفين والإحساس بهما، من دون إغفال التمييز ما بين الظالم والمظلوم، هي ما يميز كتاب باميلا أولسون، "أوقات سريعة في فلسطين: رسالة حب إلى وطن مشرد". Pamela Olson, *Fast Times in Palestine: A Love Letter to Homeless Homeland* (California: Seal Press, 2013).

٦ يجب أن يتم فهم هذا الالتزام كي يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويبدو هذا غير متوافق مع الأشكال السائدة للنيوليبرالية الرأسمالية، غير المبالية أصلاً بالمعاناة المرتبطة بالظروف المادية ومردودية السوق. وهذا غير متأثر بالليبرالية السياسية بالشكل الذي تتبناه معظم المنظمات غير الحكومية الغربية (NGOs) التي تحدد حقوق الإنسان فقط بحماية الحقوق السياسية والمدنية.

٧ ديناميات الاستقطاب الهائلة التي أساءت إلى الثورات العربية في سنة ٢٠١١، توضح النتائج الكارثية للهويات الحصرية التي أصبحت أساس الحياة السياسية الجماعية. وفي هذا الشأن، فإنه ليس فقط نهج الحكومة بحاجة إلى أن يكون شاملاً، لكن أيضاً من الضروري جداً أن تكون مواقف المعارضة السياسية المنظمة مرتكزة على روح الجماعة الشاملة. وفي الواقع هناك تحدّ أمام الثقافة السياسية كي تنبذ الحصرية بأشكالها كافة.

٨ نقلاً عن: Nahum Goldmann, *The Jewish Paradox* (New York: Fred Jordan Books, 1978), p. 99.

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٢)

المقاومة الشعبية تحت الاحتلال

قراءة نقدية وتحليلية

ليندا طبر علاء العزة